Reality of Micro-Projects and Requirements of Development

Abstract

The Micro-Projects Sector is one of the most vital activities that work to support the economies of countries, it leads to avoiding many problems like unemployment, poverty, inflation and exporting. Experiments that have been implemented by advanced and developing countries demonstrated that this sector is able to push the economical development if it emerged in suitable environment. The inconstant economical and political circumstances that exist in Iraq and the absence of legal framework could support these micro-projects. Most of fund incomes were from families and individuals, it forms the major portion, it is regarded the sources of consumption expenditure rather than source of economic growth. Hence, it is highly important to work on providing the convenient environment to develop these micro projects. The existen of including the legal framework that are active more active can facilitate fund flow. Significant issue is looking for other countries experiences and successes .

واقع المشاريع الصغيرة في العراق ومتطلبات النهوض بها

د. حسين جواد كاظم
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعةالبصرة

المخلص :

يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة أحد الأنشطة الحيوية التي تعمل على دعم إقتصا ديات الدول وتخليصها من العديد من المشاكل التي تؤرقها مثل البطالة والفقر والكساد والتصدير ، وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة والنامية قدرة هذا القطاع على دفع عجلة التنمية الإقتصادية اذا ما توفرت له الظروف المناسبة .

ولقد كان للظروف الإقتصادية والسياسية المتدهورة التي مر بها العراق وعدم وجود إطار تشريعي وتمويلي لتدعيم عمل المشروعات الصغيرة الاثر السلبي في نمو هذا القطاع ، حيث أن معظم مصادر التمويل من النوع غير الرسمي سواء من العائلة أو من الأصدقاء التي تشكل البنية الأكبر من مصادر تمويل المشاريع الصغيرة التي تعد مصادر للإنفاق الإستهلاكي أكثر منه كمصدر للنمو الإقتصادي .

وبالتالي تبرز ضرورة توفر البيئة الملائمة لنمو قطاع المشاريع الصغيرة وإستمراريته سواءً ما تعلق بها بالإطر التشريعية التي تنظم وتدعم عملها أو بالسياسات التمويلية اللازمة لقياسها ، كما إن أحد المعطيات الهامة بوضع السياسات الخاصة بهذا الموضوع هو النظر لتجارب الدول الرائدة في هذا المجال التي ساعدتها الصناعات الصغيرة في الوصول إلى درجة كبيرة من النمو الإقتصادي والنهضة الصناعية .

واقع المشاريع الصغيرة في العراق ومتطلبات النهوض بها

د. حسين جواد كاظم
كلية الادارة والاقتصاد

المقدمة :

حظيت المشروعات الصغيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي بأهتمام ملحوظ في مختلف دول العالم النامي والمتقدم ، فبعد أن كان الاعتقاد السائد أنها ضعيفة وغير قادرة على الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أثبتت التجربة قدرة هذه المشاريع على تنمية الاقتصادات الوطنية ودفع عملية النمو في العديد من الدول على اختلاف درجة تقدمها ذلك من خلال استيعابها لأعداد كبيرة من الأيدي العاملة ورفع مستويات الدخول وتخفيض معدلات الفقر وزيادة مهارة العاملين فضلا عن كونها مصدر للتحديث والتطور ومكافحة الكساد ويكفي القول أن (٩٠%) من عدد المشروعات الأقتصادية العاملة في العالم باتت مشروعات صغيرة ومتوسطة .

مشكلة الدراسة :

كان للظروف الأقتصادية والسياسية المتدهورة التي مر بها العراق منذ عقود آثار تراكمية على مختلف مفاصل النشاط الأقتصادي نتج عنها مستويات مرتفعة من البطالة والفقر والتضخم وتخلف الجهاز الإنتاجي وموارد معطلة والكثير من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية ، الأمر الذي تطلب استراتيجيات شمولية سريعة النتائج للنهوض بواقع الاقتصاد .ومن جهة اخرى أن التوجهات الاقتصادية بعد عام (٢٠٠٣) تسير نحو الاقتصاد الحر الذي يقوم اساسا على المشروع الخاص وبما ان الظروف المالية والفنية لاتسمح باقامة مشاريع ذات مستوى متطور لذا جاء قطاع المشروعات الصغيرة احد الحلول المطروحة لدعم الدول وتخليصها من المشاكل التي تؤرقها مثل البطالة والفقر والكساد ولكي يتحقق ذلك فلا بد من توفير البيئة الملائمة لهذه المشاريع سواء ما تعلق منها بالإطار التشريعي أو الدعم المالي والتسهيلات الحكومية وجميع السياسات التي تعزز هذا القطاع وتشجع على الدخول فيه .

هدف الدراسة :

١ــ التعريف بمفهوم أهميتها وواقعها المشاريع الصغيرة في الأقتصادات المتقدمة والنامية

٢ــ الوقوف على واقع المشاريع الصغيرة في العراق والتحديات التي تواجهها .

٣ــ صياغة الآليات اللازمة للنهوض بالمشاريع الصغيرة بالشكل الذي يدفع العملية التنموية إلى الأمام .

فرضية الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضية مفادها ((أن الظروف الأقتصادية والسياسية المتدهورة التي مر بها العراق وما رافقها من غياب للأطر التشريعية وعدم وجود سياسة خاصة وواضحة للتمويل من أهم العوامل التي عملت على تدهورقطاع المشروعات الصغيرة في العراق))

أولا : الإطار المفاهيمي للمشروع الصغير :

لا يوجد في حقيقة الأمر مفهوم أو معيار محدد لتعريف المشروعات الصغيرة وقد يختلف هذا التعريف من بلد إلى آخر بل ومن منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد وضمن هذا الإطار تعرف منظمة الأسكوا Escwa المشروعات الصغيرة بأنها الشركات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين (٥ ــ ٢٥٠) عاملا (الأسكوا ، ٢٠٠١ ، ٥) بينما تذهب لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية ــ CED ــ إلى أن المشروع يعد صغيرعندما يستوفي اثرين على الأقل من الشروط التالية (الجابر والمحروك ، ٢٠٠٣ ، ١٩) :

١ -عدم أستقلال الإدارة عن المالكين وان يدير المشروع المالكون أو بعضهم .

٢ -يتم تمويل رأس المال للمشروع من مالك واحد أو عدد قليل من المالكين .

٣ -العمل في منطقة محلية فيكون العمال والمالكون من مجتمع واحد .

٤ -أن يكون حجم المشروع صغير نسبيا بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي إليه .

وتعرف المشاريع الصغيرة أيضا بأنها تلك المشاريع التي تعتمد في نشاطها الإنتاجي على العمل اليدوي مع الاستعانة ببعض المعدات اليدوية والآلات والأدوات البسيط (يوسف ، ٢٠٠٢، ١٩). وتشير دراسة لمعهد جورجيا التكنولوجي أظهرت وجود حوالي (٥٥) تعريفا مختلفا للمشروعات الصغيرة في (٧٥) دولة، وان الاختلافات قد تكون داخل الدولة الواحد (الوادي ، ٢٠٠٥ ، ٦). وبشكل عام هناك مجموعة من المعايير المستخدمة من قبل الباحثين في تحديد المشروع الصغير كحجم المبيعات ، قيمة الإنتاج،رأس المال ، عدد العاملين ، كمية الطاقة المستهلكة ، فضلاً عن وجود مؤشرات مركبة أخرى مثل نسبة راس المال إلى العمل أو نسبة المبيعات إلى العمل أو نسبة المبيعات إلى راس المال (المجرن ، ٢٠٠٠ ، ٢٣٢) وفي مسح للمعايير الأكثر استخداما

لتصنيف حجم المنشات الصناعية شمل أكثر من (٥٠) دولة وتبين أن معظم هذه البلدان تعتمد على معيار العمالة في تصنيف (٧٧%) ، غير أن عددا منها يستخدم فضلاً عن ذلك معايير أخرى مثل قيمة الأصول وقيمة المبيعات ، و بلغت نسبة البلدان التي تعتمد معيار الأصول (٢١%) فقط بينما كان معيار قيمة المبيعات هو الأقل شيوعا (المجرن ، ٢٠٠٠ ، ٢٣٣) . اما في العراق فانه لغاية عام ١٩٨٢فقد كانت المنشآت الصغيرة هي التي تستخدم اقل من عشرة أشخاص حتى عام ١٩٨٢، إلا انه ابتداءً من عام ١٩٨٣ عدت لمنشآت التي تستخدم اقل من عشرة أشخاص واستثماراتها تقل عن (١٠٠) ألف دينار منشآت صغيرة (غيلان ، صالح ، ٢٠٠٣ ، ٣) .

مما سبق يلاحظ ان هناك اختلاف في تحديد مفهوم المشروع الصغير اذ ان بعض الدول تستند الى المعيار الكمي واخرى الى المعيار النوعي (الذي يعكس الخصائص الوظيفية للمشروع الصغير) واخرى فنية ، وستعتمد الدراسة المعيار الكمي في التحديد المبني على عدد العاملين،كونه المعيار المعتمد من قبل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي (*)،والجدول التالي يبين مفهوم المشروع الصغير في عدد من الدول طبقا لمعيار عدد العاملين.

جدول رقم (١)

مفهوم المشروع الصغير في عدد من دول العالم طبقا لمعيار عدد العاملين

الدولة	الحد الادنى لعدد العمال	الحد الاعلى لعدد العمال
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٥٠	١٠٠٠
ايطاليا وفرنسا	١	٥٠٠
اليابان	٢٠	٣٠٠
السويد	١	٢٠٠
كندا واستراليا	١	٩٩
بلجيكا والدنمارك	١	٥٠
مصر	٩	٥٠
السودان	٩	٢٠
العراق وغانا	١	٩

المصدر:عبد الرحمن عمر،الصناعات الصغيرة بدولة الامارات العربية المتحدة ،مجلة آفاق اقتصادية،العدد٤،الامارات العربيةالمتحدة،١٩٨٦،ص٤٤.

(*) طبقا لمنظمة العمل الدولية تشمل المنشآت الصغيرة المنشآت الأنتاجية والحرفية التي تتميز بالتخصص في الادارة ويديرها مالكها ويصل عدد العاملين بها الى (٥٠)عاملا وهذا يتوافق مع تعريف البنك الدولي الذي يرى ان المشاريع التي يعمل بها اقل من (٥٠)عاملا تعتبر صغيرة (السكارنة،٢٠٠٧، ٤٤).

ثانيا : الأهمية التنموية للمشروعات الصغيرة في ظل تجارب دولية :

لم تعد أهمية الصناعات الصغيرة موضع خلاف بين الأقتصاديين أو متخذي القرار في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء . وقد أثبتت التجربة قدرة المشروعات الصغيرة على تنمية الأقتصاد الوطني في مختلف دول العالم على اختلاف درجة تقدمها ذلك لانها لات حتاج الى تكنولوجيا متقدمة ولا الى خبرات ومهارات دقيقة ،اذ تعتمد على مجهودات عدد معين من العاملين في المشروع ،كما انها تستخدم مواد أولية محلية وبالتالي تكون تكاليف انتاجها متدنية مما يزيد من قدرتها التنافسية ،كما انها لاتحتاج الى رأس مال كبير الامر الذي يتناسب مع القدرات المالية المحدودة للدول النامية كما أن هذه المشاريع يمكن انشا ءها في اماكن متعددة الامر الذي يساهم في تحقيق عملية تنمية شاملة (الورد ،www.almadapaper.com). وقد تحققت هنالك قناعة تامة بأنها أحدى الحلول المثلى لتقوية الأقتصاد الوطني وتنميته ، وأنها من الممكن أن تصل إلى أعلى الدرجات التنافسية اذا ما تم توفير البيئة الملائمة التي تساعد هذه المشاريع على العمل والتكامل مع بعضها البعض .

ويمكن تحديد أهم الآثار التنموية للمشاريع الصغيرة بالآتي :

١ ــ تساهم المشاريع الصغيرة في رفع سيولة الأقتصاد الوطني وتح قيق الأستقرارالإقتصادي الأجتماعي عن طريق خلق فرص عمل وتخفيض معدل البطالة ، وتشير الدراسات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشغل مابين ٥٠%-٦٠% من اجمالي قوة العمل في العالم وتوفر نحو ٧٠% من فرص العمل في دول الاتحاد الاوربي ،وفي منطقة شرق آسيا ودول الباسيفيك تستقطب المشروعات الصغيرة والمتوسطة مابين ٣٥%-٨٥% من أجمالي قوة العمل (الهيتي،www.uluminsania.net)، بينما تظهر الإحصاءات عدد الوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية بان الأعمال الصغيرة تفوقت سنويا ، منذ عام ١٩٦٥ على الأعمال الكبيرة وذلك في عدد الوظائف الجديدة التي تستحدثها وقد بلغ عدد هذه الوظائف عام ١٩٩٣ حوالي ٧٠٠,٠٠٠ وظيفة جديدة (برنوطي ، ٢٠٠٥ ، ٥٩) . بينما يبلغ عدد العاملين في المشروعات الصغيرة في الهند حوالي (١٨) مليون فرد ، وتستحوذ المشاريع الصغيرة على (٨١%) من مجموع القوى العاملة في اليابان (www.economic :coidsc.gov)،والجدول رقم (٢) يستعرض نسبة العمالة الموظفة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الناتج المحلي لمجموعة من الدول المتقدمة.

جدول رقم(٢)

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأقتصادات المتقدمة

الدولة	نسبة العمالة الموظفة من اجمالي العمالة%	مساهمتها في الناتج المحلي الأجمالي%
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٣,٧	٤٨,٠
المانيا	٦٥,٧	٣٤,٩
المملكة المتحدة	٦٧,٢	٣٠,٠
فرنسا	٦٩,٠	٦١,٨
ايطاليا	٤٩,٠	٤٠,٥
اليابان	٧٣,٨	٢٧,١

المصدر:صالح الصالحي ،اساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأقت صاد الجزائري ،السجل العلمي لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي – الاشكاليات وآفاق التنمية،القهرة،٢٠٠٤،ص ١٦٩.

فإذا كان هذا هو واقع الحال في الدول المتقدمة فلنا أن نتصور مقدار التوظيف لليد العاملة تشغله المشاريع الصغيرة في الدول النامية ، وهذا هو سبب اعتبار بعض المختصين إنها محرك وظائف (job engine) .

٢- تميل المشروعات الصغيرة الى توزيع الدخل بصورة اكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وتخلق فرص عمل بالشكل الذي يخفف من حدة الفقر،فقد أثبتت العديد من الدراسات أهمية المشاريع الصغيرة في الخروج من دائرة الفقر، فحسب الأبحاث التي أجرتها الاحصائية في تقدير اثر تمويل المشاريع الصغيرة (سوزي صليب ــ باور) حول مؤسسة بنابي آباتراست (SBA)[*]، حقق (٤٢%) من الذين انضموا إلى برنامج التمويل منذ سنتين من تاريخ منح القرض تحسنا في مستوى فقرهم بانتقالهم من وضع الفقراء جدا إلى وضع الفقراء أو من الفقراء (*) وهي مؤسسة لتمويل المشاريع الصغيرة جدا تابعة لاوبورتينتي انترناشونال وهي منظمة لا تبغي الربح تساعد في تنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة إلى غير الفقراء بناءً على المؤشر القياسي لممتلكات ودخل الأسرة ، ووجدت مؤسسة آشـــــي(Ashi) (وهي مؤسسة لتمويل المشاريع الصغيرة في الفلبين تستهدف النهوض بواقع النساء الفقيرات) أن (٧٧%) من الذين مولتهم المشاريع الصغيرة كن مصنفات (فقراء جدا) وانه بعد انقضاء عامين على انضمامهن

إلى البرنامج كان لا يزال هناك (١٣%) من المشمولات بالبرنامج تحت تصنيف فق راء جدا (ستشتون ، ٢٠٠٤ ، ١) ،كما دلت أبحاث مستقلة تتسم بمصداقية عالية على أنه بحلول أواسط التسعينات من القرن الماضي كانت حوالي ١٢٠٠٠٠أسرة من اسر زبائن بنك غرامين(وهو مؤسسة تمويلية متخصصة في مجال التمويل الأصغر) تنتشل نفسها سنويا مرتفعة عن الخط المحدد للفقروذلك بحلول السنة الخامسة اوالسادسة على بداية مشاركتها في المشروع.

٣ــ تشكل المشاريع الصغيرة مصدراً لتوليد الناتج القومي في العديد من الدول المتقدمة والنامية (أنظر الجدول رقم ٢) ،اذ تشير تقديرات الــ (OCED) الى أن مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات دول المنظمة تبلغ حوالي ٢٦% من أجمالي الصادرات،بينما تبلغ في بعض الدول الآسيوية معدلات مرتفعة تصل الى ٦٠% في الصين،٥٦% في تايوان و ٤٠% في كوريا الجنوبية (الهيتي،www.uluminsania.net)، ويكفي هنا القول أن الدول الغربية الصناعية ذات الأقتصاد الكبير ، تسهم الأعمال الصغيرة بتوليد أكثر من (٣٠%) من ناتج ها القومي (برنوطي ، ٢٠٠٥ ، ٦٠) .

٤ــ الدور التكميلي للصناعات الصغيرة في توفير العديد من مدخلات الصناعات الكبيرة فضلاً عن دورها في استيعاب مخرجات هذه الصناعات ، وأوضح مثال على ذلك هو شركات إنتاج السيارات فكل شركة عملاقة لتصنيع السيارات تحتاج آلاف بل مئات الألوف من الأعمال الصغيرة التي توفر الوقود والأدوات الأحتياطية والمستلزمات الأخرى ، فلو قامت الشركات العملاقة بتنفيذ كل هذه الأعمال بنفسها فان كلفتها ستكون غالية جدا ولو لم تقم الأعمال الصغيرة لتعرقل نمو الشركات الكبيرة نفسها (برنوطي ، ٢٠٠٥ ، ٦٠) ،وتبين الدراسات بان نمو الصناعات عالية التكنولوجيا (high technology industries)حصل نتيجة هذا التكامل بين الأعمال الكبيرة والصغيرة .

٥ــ دورها الأختبلوي للتحقق من كفاءة الأبتكارات الجديدة وإعادة تكييفها بما يتلائم مع أحتياجات البيئة المحلية ومتطلباتها (المجرن ، ٢٠٠٠ ، ٢٣٨) اذ يعد المعني ون بالأعمال الصغيرة عددا ه اماً من الإبداعات للقرن العشرين مصدرها هو الأعمال الصغيرة ، وتظهر الدراسات العلمية بأن أكثر من ثلث براءات الأختراع في الولايات المتحدة الأمريكية تسج ل سنويا إلى الأفراد وأصحاب الأعمال الصغيرة كما أن أكثر من ربع براءات الأختراع تسجل في الدول المتقدمة صناعيا من قبل الأعمال الصغيرة (برنوطي ، ٢٠٠٥ ، ٦١)

٦ــ يساعد صغر حجم المنشات الصناعية وتعددها أجمالا على الاقتراب من حالة المنافسة ويحقق بالتالي كل ما يترتب على هذه المنافسة من منافع اقتصادية وفي مقدمتها كفاءة تخصيص الموارد والتوزيع الامثل لها(المجرن ، ٢٠٠٠ ، ٢٣٨) .

٧ــ تعد مصدرا لتعزيز التنوع الثقافي وتحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية الاقتصادية والحفاظ عليه مما يسهم في توسع الاقتصاد .

٨ــ يرجع كل من Staley and Morse إلى إن ضرورات إقامة المشاريع الصغيرة يعود إلى ثلاثة عوامل : (٢٢ ، ١٩٦٥ ، Staley ، Morse)

أ ــ التكلفة : اذ ان من الضروري قيام صناعات محلية تخدم مناطق جغرافية محدودة لإنتاج تلك السلع التي تتميز بسرعة التلف أو بتكاليف نقل باهظة .

ب ــ ط بيعة العمليات : تتطلب بعض المنتجات المصنوعة نوعا من الدقة والتميز الذي لايمكن تحقيقه إلا من خلال المشروع الصغير الذي يستطيع الأرتباط بعلاقة وثيقة مع المستهلك كما هو الحال في مشروعات إنتاج الملبوسات أو صنع المجوهرات .

ج ــ السوق : من الضروري أن تنشأ وحدات إرتاج صناعية صغيرة لإنتاج تلك السلع التي تتميز بمحدودية الطلب مثل بعض أنواع الملبوسات والمنتجات الجلدية الفاخرة .

ثالثا : واقع المشروعات الصغيرة في العراق ومبررات النهوض بها .

يشترك العراق مع الدول العربية والنامية بشكل عام بأنها ما زالت تكاد لاتملك إحصاءات دورية مقارنة عن حالة الأعمال الصغيرة في أقتصادها ، إلا انه يمكن الاسترشاد ببعض القوانين والواقع الأقتصادي في القطر للخروج بصورة أولية عن واقع المشاريع الصغيرة ، اذ يختلف موقع هذه الأعمال وأهميتها على حسب بطبيعة الأنظمة الأقتصادية وتركيبة الأقتصاد وتأريخ بدأ التحديث والتصنيع ، وكذلك سياسة الدولة في ترخيص وتشجيع الأعمال الصغيرة .وبشكل عام يمكن تقسيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق على ثلاثة اقسام (داود،www.siironline.org):

١ - صناعات يدوية وتمثل أغلب الصناعات الصغيرة الحجم وتعتمد على الخبرات المحلية المكتسبة كصناعة الجلود والحياكة والمنتجات التراثية.

٢ - الصناعات الغذائية كصناعة منتجات الألبان والمربيات والخضروات وطحن وجرش الحبوب.

٣ - صناعات ميكانيكية وكيمياوية وتشمل صناعات بعض الأدوات والمكائن الزراعية والمعدات الخاصة ببعض الحرف وقطع الغيار فضلا عن صناعة الاحبار والأصباغ.

ان المتابع لتطور هذه الصناعات يلاحظ تذبذبلًفي نموها نتيجة تأثرها بالظروف الأقتصادية والتشريعات الحكومية، فبعد أن بدأ العراق بالتوجهات الأشتراكية في إدارة أقتصاد البلد تعرضت المشاريع الصغيرة إلى تدهور واضح وخاصة بعد عام ١٩٦٤ اثر صدور قرارات التأميم حيث تشكك الدولة بالمشروعات الصغيرة ولا تسم ح بترخيصها إلا عند الضرورة (غيلان ، صالح ، ٢٠٠٣ ، ٧) { ونلاحظ مثل هذه الحالة في دول عربية أخرى كسوريا واليمن . (برنوطي ، ٢٠٠٥ ، ٦٤)}،وكان عددها في ذلك الحين ٢٠٠٢ مصنع موزعة بشكل عشوائي حيث حضيت المنطقة الوسطى بـــ(٥/٤) من مصانع البلاد أي بما يزيد على ستة امثال المنطقة الشمالية وعشرة أمثال المنطقة الجنوبية،وقد أرتفع هذا العدد ليصل الى ٣٠٥٩٥ مصنع في عام ١٩٨٣ (داود،www.siironline.org)، وفي عام ١٩٨٧ وفي محاولة لإعادة الحيوية للقطاع الصناعي قامت الحكومة في وقتها ببيع مجموعة كبيرة من الشركات الصناعية للقطاع الخاص الأمر الذي رفع العدد الأخير ليصل الى ٤٠٣٩٨ مشروعاً في العام ١٩٩١،وقد تراجع هذا العدد منذ ذلك العام بسبب ظروف الحصار الأقتصادي وتراجع متوسط دخل الفرد وتحول قسم كبير من الصناعات الى القطاع غير المنظم ،وعلى الرغم ارتفع عدد المشاريع الصغيرة ليصل في العام ٢٠٠٠ الى٨٣٠٠٠ مشروعاً (الورد،عبد الرحيم،٢٠٠٦ ،٨) اثر صد ور قانون الأستثمار الصناعي للنشاط الخاص الذي يهدف إلى تشجيع القطاع الخاص وذلك في العام ١٩٩٨، فضلاً عن صدور القرارين (١٠٥) و (١٠٦) في العام ٢٠٠٠ الخاص ين بالإعفاءات الضريبية والأمتيازات للمشاريع المشمولة بالمنهاج الأستثماري الخاص.

ورغم هذه التوجهات نحو تشجيع الاستثمار الخاص إلا أن المشروعات الصغيرة لم ترقَ إلى المستوى المطلوب منها ، فضلاً عن الظروف السياسية والاقتصادية المتدهورة التي لا تشجع على الاستثمار لم توجد في ذلك الوقت رغبة جادة اتجاه تطوير المشاريع الصغيرة فلم ي وجد برنامج أو استراتيجية أو تخطيط مسبق للنهوض بالمشاريع الصغيرة أو المشاغل الحرفية وتطويرها على نحو يتسع للموارد الإنسانية الريادية اذ لا توجد جهة معينة أو اطر تشريعية تختص بهذا النوع من المشاريع كما هو الحال في العديد من دول العالم [*] .

(*) فعلى سبيل المثال يوجد في ايطاليا إطار تشريعي يتكون من (١٣) مادة قانونية لتنظيم عمل المشروعات الصغيرة بينما يوجد في الهند وزارة خاصة بالمشروعات الصغيرة هي وزارة

الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والزراعية (Ministry of small scale industries and Agro and Rural industries) ولجنة الصناعات الصغيرة (small scale industries Board) والعديد من المؤسسات التمويلية المتخصصة في هذا المجال ، بينما يتكون الإطار التشريعي من خمس قوانين أساسية تتعلق بالضرائب وتطبيق معا يير الجودة والتوظيف وحماية البيئة وكلها تنصب في صالح تشجيع قيام الصناعات الصغيرة ، أما في اليابان فهناك الهيئة اليابانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والغرف التجارية ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية غانيك عن المؤسسات التمويلية والتسهيلات الحكومية في هذه الىبلدان وغيرها من الدول (http://www.economic.idsc.gov) .

أضف إلى ذلك أن العراق بلد نفطي الأمر الذي أدى إلى هيمنة المؤسسات النفطية الكبيرة وإهمال الأستثمار في الجوانب الأخرى . وقد ترافق مع هذه الوضعية للمشاريع الصغيرة أن القوى البشرية الفنية العالية الأختصاص قد تعرضت إلى العديد من حالات سوء التوظيف والأستخدام وضياعها في مجالات تشغيلية هامشية وريعية بحتة وتعرضها للبطالة الحقيقية بفعل تشتت سوق العمل وغياب التجانس فيها بسبب ما أفرزته قيود التضخم والأضطراب الأقتصادي الناجمة عن الحصار الأقتصادي الذي ساد البلد طيلة ثلاثة عشر عاما (غيلان ، صالح ، ٢٠٠٣ ، ٧ــ٨) .

اما من حيث التوزيع الجغرافي فترتكز معضم الصناعات في محافضات البصرة وبغداد والموصل وهذا امر مرتبط بالكثافة السكانية ومركز السوق.

ونتيجة لهذا الوضع المتردي لحالة المشاريع الصغيرة كان لابد من توافر استر اتيجية واطر تشريعية لتنظيم وتيسير عمل المشاريع الصغيرة خاصة مع التحولات السياسية والأقتصادية وحالة الأنفتاح التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي تطرح أولوية النهوض بالمشاريع الصغيرة في العراق للمبررات الأساسية الآتية (*) .

١- تعد ظاهرة البطالة من أخطر المشاكل الاقتصادية والأجتماعية الموجودة على الساحة اذ تصل إلى أكثر من (٤٠%) ويشكل هذا الرقم تحديا كبيرا أمام القائمين على القرارات السياسية والأقتصادية في البلد والجدول رقم (٣) يبين المستويات التقديرية للبطالة والبطالة الجزئية (بسبب ساعات العمل القصيرة وانخفاض مستويات الدخول) في محافظات جنوب العراق . فقد تكون المعدلات المطروحة اقل بكثير من الواقع ، لذا فان تقديم الأئتمانات الصغرى هو أحدى الطرق التي تؤدي إلى خلق فرص عمل بسرعة ، وقد بات من المتفق عليه أن المشروعات الصناعية الصغيرة تميل إلى إحداث تكثيف في معد لات العمل إلى راس المال ، ويرى

Horvath أن المشروعات الصغيرة أكثر ملائمة لتلك البلدان التي تعاني فائضاً في اليد العاملة أو تعاني ظاهرة البطالة المقنعة . (المجرن ، ٢٠٠٠، ٢٣٧) .

(*) يراجع في هذا الصدد الفقرة ثانيا من البحث حول أهمية المشاريع الصغيرة .

جدول رقم (٣)

المستويات التقديرية للبطالة والبطالة الجزئية في محافظات جنوب العراق .

	بطالة جزئية	بطالة جزئية	
محافظات	دخل منخفض	ساعات عمل قصيرة	بطالة
ذي قار	%٢٤.٦	%٣٤.٢	%٤٦.٢
المثنى	%٣٦.٥	%٣٣.٢	%٢٨.٢
البصرة	%١٢.١	%١٩.٥	%١٥.٥
ميسان	%١٩.١	%٢٠.٩	%٣٠.٥

المصدر : مؤسسة الإحصاءات المركزية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ووزارة العمل والشؤون الأجتماعية ، العراق ، ٢٠٠٣ .

٢ــ ارتفاع مستويات الفقر في عموم القطر وكما موضح في الجدول رقم (٤) وقد أثبتت تجربة المشاريع الصغيرة قدرتها الكبيرة على انتشال العاملين فيها من حالة الفقر ورفع مستوى دخلهم (راجع الفقرة ثانيا من البحث) وما لهذه الحالة من آثار اقتصادية واجتماعية هامة .

٣- تهتم هذه المشاريع في استقطاب وتعبئة نيبة كبيرة من تحويلات العراقيين المقيمين في الخارج ومن مدخرات الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط والجمعيات غير الحكومية وتحويلها الى فرص عمل منتجة،كما أن صغر حجمها يمكنها من التوغل داخل الأرياف والقرى ويحد من مشكلة الهجرة ويشجع على الأنتاج الزراعي.(الورد،عبد الرحيم،٢٠٠٦ ،٧).

جدول رقم (٤)

مؤشرات مختارة لبيان مستوى الفقر لسنة ٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٤ في العراق

البيئة	حضر	ريف	عموم العراق

المؤشرات			
١ــ الخدمات غير متوفرة	٥٣ %	٩٧ %	٧٥ %
٢ــ أسر تعتبر نفسها فقيرة بعد رفع الحصار	٤١ %	٤٦ %	٤٣.٥ %
٣ــ أسر بحالة جيدة	٣ %	١ %	٢ %
٤ــ أدنى مستوى للدخل	–	–	١١٣ دولار / سنويا
٥ــ أعلى مستوى للدخل	–	–	٦١٧ دولار / سنويا
٦ــ متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة	–	–	٩٨٠.٤ دولار سنويا

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء .

٣ــ التوجهات الأقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ والمتمثلة بالتوجه نحو اقتصاد السوق وما يتطلبه ذلك من وجود قطاع متطور ، وتعد المشروعات الصغيرة النقطة الأساس في قيام قطاع خاص قادر على النهوض بالعملية التنموية إذ ما توافرت له وسائل الدعم والحماية الكافية .

٤ــ أن صغر حجم السوق المحلية وتخلف وسائل النقل وتوزيع المنتجات وعدم توافر المهارات الإدارية لإدارة المنشآت الكبيرة تبرز ضرورة النهوض بالمشاريع الصغيرة بدل الكبيرة .

٥ــ توافر الموارد الأولية والطاقة البشرية وخاصة من الخريجين وأصحاب الأختصاصات والتي تشكل البيئة الملائمة للنهوض بالمشاريع الصغيرة .

رابعا : التحديات التي تواجه صناعة المشروعات الصغيرة في العراق :

يمكن تقسيم التحديات التي تواجه صناعة المشروعات الصغيرة ، في العراق إلى تحديات مالية وأخرى غير مالية وكالآتي :

أ ــ التحديات المالية :

تتعدد مصادر التمويل للمشروع الصغير فهناك التمويل الداخلي من الأحتياطات والأرباح المتراكمة في المشروع أو المدخرات الشخصية للمالكين أو الأقتراض والدعم المالي من العائلة والأقارب أو الأصدقاء لمالك المشروع ، وهناك التمويل الخارجي والذي يمكن إجماله من

البنوك التجارية والمؤسسات الأقراضية الأخرى والمؤسسات المعنيةبدعم المشروعات الصغيرة والحكومية منها أو غير الحكومية .

وفي العراق فان عملية تمويل المشاريع الصغيرة تعد عائق رئيسي يحول دون تطور هذا القطاع(كما هو الحال في الكثير من الدول النامية)،اذ ان اعتماد المؤسسة على مواردها الداخلية غالبا ما تكون غير كافية لتغطية مختلف احتياجاتها، ويمكن الاستعانة بالدارسة الميدانية ا لتي أعدها (كيث ريد) أخصائي التمويل الأصغر في جنوب العراق بان هناك مدن وقرى في جنوب العراق تقوم بتشغيل جمعيات الإقراض والتوفير الدوار على الصعيد المحلي ، ويقتصر الأثر الذي تحدثه هذه الفئات الصغيرة على النمو الأقتصادي على الأموال التي تتاح لها من مدخراتها الضئيلة وهكذا يكون كثير من هذه الأموال ملائما للأنفاق الأستهلاكي أكثر منه لأستثمارات أنشطة الأعمال ، كما أنه كثيرا ما يطالب المقرضون بأسعار فائدة فادحة بين (٢٥ % ــ ٤٠ %) على القروض الأمر الذي يجعل المقترضين أكثر فقرا .

وفي سلسلة مقابلات أجريت في جنوب العر اق عام ٢٠٠٤ حول مصادر تمويل المشاريع الصغيرة إفادة (٧٣ %) من الذين تمت مقابلتهم أن أسرهم تلعب دورا في إتاحة التمويل بينما إفادة (٧٣ %) بتفضيل المبادئ الإسلامية على المبادئ العلمانية (أسعار الفائدة) في التمويل، بينما وجد (٩٠ %) صعوبة الحصول على تسهيل تمويلي (ريد ، ٢٠٠٤ ، ٢) .

أما فيما يتعلق بالجهاز المصرفي فيلاحظ أن هذا الجهاز في العراق يعمل على الدوام على أساس منح القروض بضمانات عينية وهذا ما أدى إلى استبعاد (٩٥ %) من السكان من الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية ،اذ ان عنصر الضمانات وارتفاع تكلفة القروض والاجراءات الروتينية المعقدة للحصول على القرض فضلا عن المشاكل المتعلقة بالمشروع ذاته فيما يتعلق بوضعه المالي وقدرته على التمويل الذاتي والتسديد فضلا على عدم دقة وشفافية المعلومات المقدمة عن الوضع المالي للمشروع كل هذه العوامل من شأنها أن تزيد من محدودية التمويل عن طريق الفوضى المصرفية. في حين تضطلع المصارف والمؤسسات الحكومية دوراً هاماً في عملية تمويل المشاريع الصغيرة في دول عديدة ، ففي سوريا على سبيل المثال اخذ العمل المصرفي منذ عام ١٩٦٣ مفهوما جديدا حيث سمح بموجب التصريح الذي صدر في ذلك الحين للتجار والصناع وأرباب المهن والحرف الحصول على تسهيلات ائتمانية كما تأسس في عام ١٩٦٦ مصرف التسليف الشعبي كمؤسسة مصرفية حكومية تعمل على تنمية الوعي الأدخاري ومنح القروض لصغار الكسبة والحرفيين .

في السودان تأسس في عام ١٩٨٧ أول مصرف خاص بالطبقة العاملة هدفه تد عيم الحرفيين والمهنيين وصغار المستثمرين ورعاية المواهب .
في الأردن هناك بنك الإنماء الصناعي الذي تأسس في عام ١٩٧٥ وفي مصر هنالك مصرف ناصر الأجتماعي الذي يهدف إلى منح القروض لموا جهة أعباء الحياة والمساهمة في المشروعات الصغيرة لأصحاب الدخل المحدود .

أما فيما يتعلق بمؤسسات التمويل الخارجية غير المصرفية (الحكومية وغير الحكومية) فهي الأخرى محدودة جداً في العراق ونذكر منها صندوق التنمية الذي تأسس في عام ٢٠٠١ لغرض تمويل النشاط الإنتاجي الخاص وتحفيز الأستثمار في القطاع الخاص وقد توقف العمل بالصندوق بعد عام ٢٠٠٣ بسبب تجميد أمواله من قبل وزارة المالية علما أن أموال الصندوق كانت مخصصة فقط للقطاع الصناعي (www.berc-iraq.com) .

أما المؤسسات التمويلية غير الحكومية فقد ظهر بعضها بعد عام ٢٠٠٣ لمساعدة الأعمال الصغيرة في شمال العراق تحت رعاية المنظمة الدولية لتنمية التعاون الزراعي (Acbi/vocA) بينما بدأت العمليات المتعلقة بالتمويل في المناطق الجنوبية من قبل مؤسسة الإسكان التعاوني (CHF) ولم تستطع هذه المؤسسات تغطية المعروض من الطلبات فقد وجدت حاجة للحصول على المزيد من الأموال ، اذ تم في بداية عام ٢٠٠٤ تخصيص مبلغ (٥٠٠) ألف دولار لمدينة البصرة بيد أن هذا المبلغ لم يكن كافياً في محافظة يبلغ تعداد سكانها (٢.٢) مليون نسمة .
وبالتالي نلاحظ أن مصادر التمويل من المؤسسات غير المصرفية الحكومية وغير الحكومية محدودة جداً قياساً بأهمية هذه المؤسسات في بقية الدول وخاصة النامية ، حيث تلعب هذه المؤسسات دورا مهما في تنمية المشروعات الصغيرة وقد سبق أن ذكرنا مثل هذه المؤسسات في بداية البحث كمؤسسة (CGAP) ومؤسسة ابورتنتي انترناشونال ورابطة المجتمع الدولي للمساعدة (FINCA) .

وعلى مستوى الوطن العربي يلاحظ أن اليمن عملت على تنفيذ مشروع أطلق عليه (المشروع الرائد لتقديم القروض الصغرى) ويدعم هذا المشروع من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) للحد من الفقر ، بينما نجد في الأردن العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تقوم بدعم المشروعات الصغيرة وكما موضح في الجدول أدناه .

جدول رقم (٥)

المؤسسات الحكومية	تأسيس	الفروع	المؤسسات غير الحكومية	تأسيس	الفروع

مؤسسة الإقراض الزراعي	١٩٦٠	٢٠	وكالة الغوث الدولية UNRWA	١٩٩٢	١٣
بنك الإنماء الصناعي	١٩٧٥	٤	الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	١٩٩٢	٤٨
وزارة التنمية الأجتماعية	١٩٨٥	٢٠	الإتحاد العام للجمعيات الخيرية	١٩٩٢	١٢
صندوق المعونة الوطنية	١٩٨٦	٣١	صندوق إقراض المرأة	١٩٩٤	١٢
مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام	١٩٨٨	١٧	مؤسسة نور الحسين	١٩٩٦	١٧
صندوق التنمية والتشغيل	١٩٩١	١	مؤسسة الإسكان التعاوني	١٩٩٨	٨
			الشركة الأردنية لتمويل المشاريع	١٩٩٩	٢
			الأهلية لتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة	١٩٩٩	٢

المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بدعم المشروعات الصغيرة في الأردن

د. محمود حسين الوادي ، المشروعات الصغيرة : ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن ، المجلة العربية للإدارة – العدد ١ ، ٢٠٠٥.

ب ــ التحديات غير المالية :

تشتمل التحديات غير المالية على مجموعة من العوائق تحول دون تطور قطاع المشروعات الصغيرة يمكن تصنيفها حسب الآتي:

١ – تحديات تتعلق بالاطر المؤسسية الحكومية: يلاحظ عدم وجود إطارمؤسسي و تشريعي أو استراتيجية واضحة المعالم يستهدى بها في مجال رعاية المشروعات الصغيرة (بالوقت الذي لاحظنا فيه وجود وزارات خاصة بالمشاريع الصغيرة في بعض الدول كالهند) فضلاً عن أن قانون الاستثمار الذي تم إصداره في ظل سلطة التحالف يجعل البيئة التنافسية صعبة للغاية خاصة في ظل الفجوة التقنية ومع وجود تشريعات ضريبية تجيز استقطاع (١٠ %) فقط رسم كمركي على السلع الواردة لذا فأنه من الصعوبة بمكان أن تنافس السلع المنتجة في المشاريع الصغيرة السلع المستوردة في ظل هذا السعر .

٢ – تحديات فنية: تتمثل التحديات الفنية بصعوبة توفير الا حتياجات اللازمة من المهارات الفنية والادارية الامر الذي ينعكس على انتاجية العمل ، أضف إلى ذلك أن الاقتصاد العراقي يعاني من فجوة تكنلوجية ناجمة عن فترة الحصار الاقتصادي الامر الذي اوجد صعوبة كبيرة في تكييف هذه التقنية على وفق متطلبات هذا القطاع خاصة مع هجرة العقول والمهارات وعدم وجود هيئة مركزية تهتم بتوفير قاعدة بيانات تخدم مصالح هذا القطاع وخاصة فيما يتعلق بالمناشئ ومصادر الاستيراد والنوعية المطلوبة والتشريعات التجارية في دول المنشأ....الخ.

٣ -تحديات اخرى: تشتمل التحديات الاخرى على:

-الفروقات في مستويات الأجور بين المؤسسات الحكومية والمشاريع في القطاع الخاص لصالح الأولى.

- العجز في توفير مستلزمات الإنتاج بصورة منتظمة وبالكميات اللازمة لأعتماد الأستيراد في توفير مثل هذه الموارد وبالتالي يمثل ذلك تكلفة إضافية الأمر الذي يقلل من قدرتها التنافسية .

-التغيرات في اسعار الصرف والمستوى العام للاسعار بشكل عام الامر الذي ين عكس على التكلفة النهائية للمنتج

-الاجرات الروتينية المتعلقة بتأسيس المشروع والحصول على تراخيص الانتاج والتشغيل وأجراعات الصحة والسلامة والأستيراد والتصدير .

-عدم توافر مكاتب الدعم والخبرة في مجال الاستشارات الادار ية والمحاسبية والفنية وهي متطلبات هامة جدا لنجاح واستمرار نجاح المشروع.

خامسا: متطلبات النهوض بواقع المشروعات الصغيرة.

لقد اتضح جليا من خلال فقرات البحث السابقة الاهمية التنموية الكبيرة لقطاع المشروعات الصغيرة حيث اعتمدتها الدول الصناعية في مراحل نموها الاولى المختلفة ،كما حققت النمور الآسيوسة نموا أقتصاديا قوامه الاعتماد على المشروعات الصغيرة .لذا تبرز ضرورة اعتماد استراتيجيات جديدة موجهة ومنظمة نحو النهوض بهذا القطاع الحيوي.

وسيتناول البحث من خلال هذه الفقرة مجموعة إجراءات مستندة على تجارب دولية للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة .

١ -**الشروع بتكوين حاضنات الاعمال:**

تعد حاضنات الاعمال البيئة المناسبة لتنمية المشاريع الصغيرة والتي يمكن تعريفها على انها مؤسسات تعمل على دعم المبادرين الذين تتوفر لديهم الافكار الطموحة والدراسة الاقتصادية السليمة وبعض الموارد لتحقيق طموحاتهم ،بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الاولى من عمر المشروع وزيادة فرص النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والادارية بتكلفة رمزية ودفع صاحب المشروع الى التركيز على جوهر العمل .

ويعود بدء عمل الحاضنات الى العام ١٩٥٩ حيث انشأة اول حاضنة في نيويورك ،وفي عام ١٩٨٥ انشأت الجمعية القومية لحاضنات الاعمال في الولايات المتحدة والتي تضم ٨٠٠ حاضنة ، وقد بلغت نسبة النجاح للمشاريع الجديدة من خلال الحاضنة المذكورة ٨٧% وبلغت تكلفة توفير فرصة عمل من خلالها ١,١٠٩ دولار.

ويتركز دور الحاضنة في الاتي:

أ-الاشراف على تطبيق دراسة جدوى وخطة عمل المنتسب وتقديم الارشاد.

ب- توفيرالدعم الاجرائي والفني والمالي.

ج- التكلفة المناسبة للايجار.

ء- توفير الخدمات المكتبية الاساسية.

هـ- المتابعة والتحفيز المستمر بوسلطة المتخصصين في ادارة المشاريع الصغيرة.

٢ -**التمويل من خلال رأس المال المخاطر(*)**.

نظرا لصعوبة التمويل البنوك بسبب عنصر الضمانات وارتفاع تكلفة القروض و الاجراءات الروتينية المعقدة من جهة ، وأن اغلب السيولة لدى البنوك تذهب للاستثمار في حوالات الخزينة دون مخاطر ،وأن القروض التي حصل عليها القطاع الخاص من ا كبر مصرفين حكوميين (الوافدين والرشيد) والذان يمتلكان ٨٠% من فروع المصارف العاملة في العراق لم تشكل إلا حوالي ٣٠% من اجمالي ودائع المواطنين(الورد،عبد الرحيم،٢٠٠٦، ١٠) . لذا فان الاتجاه نحو اسلوب التمويل من خلال رأس المال المخاطر يتجاوز عنصر الضمان الذي يعيق عملية الحصول على القرض ،فمن خلال هذه التقنية يقوم المشارك بتمويل المشروع دون ضمان العائد ولامبلغه لذلك فهو يخاطر بامواله ،لهذا فهي تساعد اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة والتوسعية،وفي هذه التقنية يقوم المخاطر بالمشاركة في ادارة المؤسسة ليخفف من حدة المخاطرة ويتحمل بالوق ت نفسه الخسارة(السعيد،www.uluminsania.net).والجدول التالي يبين دور التمويل من خلال راس مال المخاطر.

(*) عرفت الجمعية الاوربية EVCA هو كل راس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة تتميزباحتمال نمو قوي لكنها لاتضمن بالحال يقينا بالحصول على دخل او التاكد من استرداد راس المال في التاريخ المحدد (وذلك هو مصدر المخاطر) املا في الحصول على فائض قيمة مرتفع في المستقبل البعيد نسبياحال بيع حصة هذه المؤسسة بعد عدة سنوات(السعيد، www.uluminsania.net)

جدول رقم(٦)

مقارنة بين المشروعات الممولة برأسمال المخاطر و المشروعات الممولة ذاتيا في الولايات المتحدة الامريكية

أوجه المقارنة	المشروعات الممولة برأسمال المخاطر	المشروعات الممولة ذاتيا
خلق عمالة كفؤة(%)	+٥٩%	-٥٩%
العمالة المنشأة سنويا (%)	+٢٥%	-٣%
نفقات البحث و التطوير بالنسبة للشخص الواحد (بالدولار)	١٦٠٠٠	٨٠٠٠
معدل الاستثمارات السنوية (%)	+٣٥%	+٩%
معدل الإنتاجية السنوية (%)	+١٢%	+٥%

المصدر: د.عبد الباسط وفاء،رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم الشركات الناشئة ،دار النهضة العربية،القاهرة،٢٠٠١.

٣ -الأطار التنظيمي الحكومي:

يقول ألكس كاوندس رئيس مؤسسة غرامين فاوندايشن(*) قد تبين بوضوح انه يمكن ان يكون تمويل المشاريع الصغيرة جدا تأثير كبير على تقليص الفقر على المستويين المحلي والقومي ويضيف ان احدالعناصر الاساسيةلانجاح عمليات تنويل المشاريع الصغيرة هو السياسات الحكومية التنظيمية التي تدعم تنمية مؤسسات الاعمال الصغيرة(كاونتس،www.usinfo.state.gov).

(*) وهي منظمة تؤمن التمويل والمساعدات التقنية للمؤسسات المالية التي تقدم القروض لفقراء العالم.

وتعد التجربة المغربية رائدة في هذا المجال إذ كان المغرب في عام١٩٩٧ واحد من الدول العربية بلغ فيها تمويل المشاريع الصغيرة حوالي ١٠٠٠٠ شخص وبعد اعتماد سلسلة من الاجراءات التنظيمية المساندة لهذه المؤسسات وتخصيص مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ دولار من صندوق الملك الحسن الثاني تجاوز قطاع التمويل هذا في المغرب نظيره في مصر (الذي كان في طليعة

بلدان المنطقة من حيث مداه ومؤشراته) ليتخط ى رقم ٢٠٠٠٠٠ زبون عام ٢٠٠٢ (كاونتس،www.usinfo.state.gov).

ويمكن تحديد اهم أسس الدعم المؤسسي الحكومي في العراق بالاتي:

- حوافز الأستثمار: وتتمثل في تقديم التسهيلات الكمركية لمدخلات الصناعة الصغيرة وحمايتها من المنافسة الاجنبية من خلال القيود الكمركية على السل ع المنافسة وتخفيض ضرائب الدخل ،وتقديم قروض منخفضة التكلفة ،وايجارات رمزية لاراضي المشروعات.
- الدعم الفني: من خلال حاضنات الاعمال ومكاتب الاستشارات وتقديم النصح والتدريب الملائم وتوفير قاعدة بيانات (المواصفات والاسعار ومصادر الالات والمعدات والخدمات والعلامات التجارية ومركز الاسواق والعرض والطلب)وتحديد نقاط القوة والضعف وصياغة الاستراتيجيات المناسبة لها.
- الدعم المالي: من خلال انشاء صندوق خاص لدعم هذه المشاريع ووضع بعض المحفزات الموجهة للبنوك لإقراض المشاريع الصغيرة ودعم فرق الفائدة بين القروض المقدمة للمستثمرين في المشروعات الصغيرة.
- هيئة مركزية متخصصة في مجال التخطيط والاعداد والاشراف على المشروعات الصغيرة تكون المرجع الاساس للمستثمرين في كافة النواحي المذكورة كافة.

سادسا : المقترحات

ب- المقترحات :

١ -الإسراع بوضع الأطر التشريعية التي من شأنها تنظيم وتدعيم عمل المشاريع الصغيرة .

٢ -اقامة دائرة متخصصة بمساعدة الأعمال الصغيرة كما هو الحال في العديد من الدول التي تم الإشارة إليها في البحث تتمثل مسؤوليتها في تحديد من يشكل عملاً صغيراً أو تقديم المساعدة المالية الفنية لها والإهتمام بمصالحها على المستوى الإقتصادي عموماً .

تشجيع إقامة مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والتي تقوم بمنح القروض بضمانات ترتكز على عاملين هما شخصية العميل وسمعته ، فضلا عن إلى البيئة المحيطة به والتي تؤثر بمقدار أكبر من الضمانات على إحتمالات عدم السداد .

٣ -توفير الحماية للمشروعات الصغيرة يعدها نواة للتقدم الإقتصادي من خلال مساعدتها على المنافسة عن طريق السياسات الخاصة بالضرائب الكمركية المتمثلة بفرض رسوم كمركية مرتفعة على بعض السلع غير شائعة الإستخدام لإمكان إنتاج بدائل محلية لها .

٤ - محاولة الحصول على دعم المؤسسات العالمية المخ تصة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة مثل مؤسسة (CGAB) وهي مؤسسة مخ تصة لمساعدة أفقر الفقراء ، ومؤسسة (أبور تيونتي أنتر ناشونال) وهي منظمة لا تبغي الربح تساعد في تنمية المشاريع الصغيرة ، وشبكة التشجيع على المشاريع الصغيرة والتعلم (SEEP) ، والمصرف الدولي للنساء ورابطة المجتمع الدولي للمساعدة (FINCA) وغيرها من المؤسسات .

٥ - تشجيع إقامة المصارف الأجنبية وتوفير البيئة التشريعية المناسبة حتى تتمكن من خلق بيئة تنافسية في تقديم التسهيلات الإئتمانية لأصحاب المشاريع بأسعار فائدة مناسبة .

٦ - تشجيع إقامة مؤسسات التمويل ذات الطابع الإسلامي كي تتماشى مع متطلبات طيف واسع من المجتمع العراقي .

٧ - إطلاق البرامج الهادفة إلى تطوير قدرات مالكي المشروعات الصغيرة لتجاوز مشكلة نقص المهارات الإدارية لمالكي هذه المشروعات .

قائمة المصادر :

أولاً : المصادر باللغة العربية :

١.الأسكوا ، قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الإبتكار في بلدان مختاررة من منطقة الأسكوا ، نيويورك ، ٢٠٠١ .

٢.بدر غيلان و د. مظهر محمد صالح ، نحو برنامج تمويل جزئي لوحدات الإنتاج الصغيرة في النشاط الخاص ، بغداد – البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٣ .

٣.بريبش السعيد،راس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،مجلة علوم انسانية ،السنة الخامسة،العدد٣٥، ٢٠٠٧ .

٤.توفيق عبد الرحيم يوسف ، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ، عمان ، دارالصفاء للنشر ، ٢٠٠٢ .

٥.د. سعاد نايف برنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة – أبعاد للريادة ، عمان ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٥ .

٦.سوزي تشستون ، النساء وتمويل المشاريع الصغيرة جداً – فتح الأسواق وتوسعة المدارك ، ٢٠٠٤ .

عباس المجرن ، الصناعات الصغيرة في الكويت مؤشرات العمل والكفاءة ، المجلة العربية للعلوم الإدارية – العدد الثاني ، الكويت ، ٢٠٠٠ .

٧- د.عبد الباسط وفاء،رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم الشركات الناشئة ،دار النهضة العربية،القاهرة،.٢٠٠١

٨-عبد الجابر وماهر المحروق ، الإستراتيجيات الإقتصادية والسياسة النقدية المطلوبة لتيسير تمويل المنشآة الصغرة والمتوسطة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، ٢٠٠٣ .

٩- عبد الرحمن عمر،الصناعات الصغيرة بدولة الامارات العربية المتحدة ،مجلة آفاق اقتصادية،العدد٤ ،الامارات العربيةالمتحدة،١٩٨٦.

١٠- كيث ريد ، التمويل الأصغر في جنوب العراق ، العراق ، ٢٠٠٤ .

١١- د. محمود حسين الوادي ، المشروعات الصغيرة : ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن ، المجلة العربية للإدارة – ا.لعدد ١ ، ٢٠٠٥ .

ثانياً :- المصادر باللغة الإنكليزية :

1-Staley and R. Morse , Modern small industry for developing countries , New York , 1965

ثالثاً : مواقع على شبكة المعلومات الدولية :

1- http : //www.berc-Iraq.com
2- http: //www.economic.Idsc.gov
3- http://www.uluminsania.net
4- http:// www.usinfo.state.gov